نحو تطبيق نظام قضائي إلكتروني

لا يخفى على الجميع ما لِلتِّقْنِيَّةِ من أهمية كبيرة وخاصة في هذا العصر، حيث توغلت بكل مفاصل الحياة فمنها الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية والثقافية وغيرها الكثير، ولا يمكن أن يكون النظام العدلي بعيدًا عن هذا المجال، فمن غير المعقول أن نجد كُلَّ المجالات تطبقنظامًا إلكترونًا يساهم في الحد من الإجراءات التقليدية في التعامل ويكون النظام القضائي بعيدًا عنها، ومن هنا برزت أهمية خاصة فيتطبيق آلتِّقْنِيَّة في هذا المجال؛ لما تتميز بها من سرعة وتقليل في الإجراءات فالنظام القضائي الإلكتروني يسهم في تطبيق العدالة الناجزةوالحد من الإجراءات التي تؤخر سير العملية القضائية..

فالتقاضي الإلكتروني هو نظام جديد عُرف أخيرًا في الوسط الفقهي، ونجد هنالك اختلاف وعدم وضوح في إبراز تعريف جامع مانع له، وبدورنا يمكننا تعريف التقاضي الإلكتروني بأنه عملية تيسير إجراءات التقاضي من خِلال نظام إلكتروني بدأ من رفع الدعوى وانتهاءً بإصدار الحكم، ويكون المحامي فيها مرتبطًا بنظام إلكتروني خاص بهذا النظام..

من هذا التعريف نستفيد من أن التقاضي الإلكتروني هو نظام يقوم على مجموعة من الإجراءات لا تختلف كثيرًا عن النظام التقليدي ولكنبصورة إلكترونية لتساهم في تطبيق العدالة الناجزة، ويكون جهاز الحاسوب والشبكة العالمية المحرك الأساس في هذا النظام فمن غيره لايمكن أن نتصور تطبيق لهذه الفكرة الجديدة، ومع بروز دول أخرى في استخدام آلتِّقْنِيَّة في العمل القضائي صار من الواضح الجليم واكبتها والاستفادة من خبراتها في هذا المجال في دعم العدالة بكل ما تحتاج من إمكانات لأجل

تطويرها والسير بها نحو أفضل من خلالِعدالة ناجزة ومحققة لتكافؤ الاجتماعي من خلال إتاحة خدماتها عبر منصاتها الإلكترونية بسهولة ويسر عالي.

ومما لا شك فيه وفي مجال تطبيق العدالة الإلكترونية هو أن هذا النظام يحتاج إلى بناءٍ إداري إلكتروني متكامل للسير به وتطبيقه بنحوأكمل بعيدًا عن التعقيد، وكذلك م ن المُسلم به هو احتياجه للموارد المالية في تجهز المحاكم بكل ما تحتاجه في هذا ال تحول، ومن غير المتصورأن مشاهدة تطبيق لهذا النظام من غير تشريعات خاصة؛ لأن القوانين التقليدية لن تساعد في إتمام تطبيق نظامًا قَضَائِيًّا إِلِكْتِرُونِيًّا.

ونجد دول متخوفة من تطبيق هذا النظام وتحججها بالكثير من الحجج منها عدم كفاية موظفي المحاكم وكذلك قلة المعرفة الإلكترونية، ومنالحجج الأخرى هو القول بأن ارتفاع تكلفة تطبيق العدالة الإلكترونية وهذا الرأي لا يمكن الاحتتاج به طالما يؤدي تطبيق العدالة الإلكترونيةإلى منفعة اجتماعية كبيرة، وعدم وجود التشريعات يمكن إجماله بضرورة سعي المشروع في استحداث قوانين لذلك.

وبهذا نكون بحاجة لتطبيق نظام تقاضي إلكتروني للحد من الإجراءات التي تعطل سير العملية القضائية وتؤدي بالنهاية لضياع الحقوقوإجهاد النظام، حيث إن التقاضي بالصورة الإلكترونية سيؤدي بطبيعة الحال لظهور ما يسمى اليوم بالمحاكم الإلكترونية التي تُعد صورةحقيقية وواضحة لنظام العدالة الإلكترونية حيث يمكن تعريفتها بأنها نظام عدلي إلكتروني يبدأ من خطوة رفع الدعوى والإجراءات القانونية الأخرى بصورة إلكترونية من خلال منصة إلكترونية مُعدة لهذا الغرض.

فالمحكمة الإلكترونية هي آخر ما توصلت له العدالة الجديدة في سبيل تحقيق العدالة والمساواة بين المتقاضين، وإتاحة الخدمات العدليةبصورة إلكترونية وغير معقدة.

حسين المولى